ASJP Algerian Scientific Journal Platform

- دراسات اقتصادية -

ISSN 2602-7925

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 17 العدد: 01(2023) ص497-511

تكييف مخرجات قطاع التعليم العالي مع سوق الشغل في الجزائر

Adapting the outputs of the higher education sector to the job market in Algeria

وليد بن التركي*	حمزة عقبي
جامعة بسكرة (الجزائر)	جامعة بسكرة (الجزائر)
walid.benterki@univ-biskra.dz	Hamza.okbi@univ-biskra.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2023/02/13

تاريخ القبول:
2023/03/14

الكلمات المفتاحية:
- ✓ التعليم العالي:
- ✓ سوق العمل:
- ✓ التنمية المستدامة:

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى إبراز مستويات وأوجه العلاقة الوثيقة بين التعليم العالي وسوق الشغل في الجزائر، وواقعها، وتفعيل روابطها لتحقيق الأهداف التنموية المعتمدة. كما تهدف إلى التأكيد على ضرورة تطوير التعليم العالي، مع المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري، ووضع بعض المقترحات لتطوير مضمونه بما يستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة في ضوء التحديات والمستجدات المعاصرة.

Article info

Received 13/02/2023

Accepted 14/03/2023

Keywords:
- ✓ *Labor market*:
- ✓ *Labor market*:
- ✓ *sustainable development.*:

Abstract :

This paper aims to highlight the levels and aspects of the close relationship between higher education and the labor market in Algeria, its reality, and activating its links to achieve the approved development goals. It also aims to emphasize the need to develop higher education, while preserving the cultural identity of Algerian society, and to put forward some proposals to develop its content in a way that responds to the requirements of sustainable development in light of contemporary challenges and developments.

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1.مقدمة:

يعد التعليم عموما والتعليم الجامعي والعالي خصوصا أحد أهم ارتكازات تحقيق التنمية الشاملة وذلك من خلال وظائفه وأهدافه الخاصة المتعلقة بشكل أساسي بإعداد الأفراد للحياة الاجتماعية عموما والمهنية خصوصا على اعتبار أن العمل يعد المصدر الأول في خلق الثروة خاصة بالنسبة للطبقات الوسطى من المجتمعات.

إزاء إفرازات الحربين العالميتين ظهرت نظريات ومداخل اقتصادية تجد في رأس المال البشري ميدانا خصبا للاستثمار والتنظير .أين انُتقد البحث الدائم عن المفهوم الميكانيكي للتقدّم، واعتبار التطور التقني والمادي أهم ما يحقق للإنسانية مبتغياتها.

من هذا المنطلق نتساءل عن مدى ارتباط الجامعة الجزائرية، بوصفها مؤسسة للتنمية البشرية، بمحيطها الاقتصادي والطلب على مخرجاتها، سواء من حيث الإطارات اللازمة للتنمية الشاملة والمنشودة أو البحث العلمي أو تكوين أفراد قادرين على مواجهة الحياة. في الوطن العربي عموما وفي الجزائر خصوصا، فإن علاقة الجامعة بالمحيط ودورها في تحقيق التشغيل والتنمية بمختلف أبعادها لم يشهد، إلى وقت ليس ببعيد، اهتماما بحثيا تحليليا دقيقا يستمد مؤشراته من الواقع الاجتماعي .ويبقى أغلب ما تم طرحه مجرد آراء وذلك إلى غاية فترة السبعينيات.

ويعتبر التعليم هو الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة بصفة عامة، والتنمية البشرية بصفة خاصة. ولا تقتصر أهمية التعليم من منظور التنمية البشرية المستدامة على كونه يؤدي إلى تحسين نوعية عنصر العمل وزيادة إنتاجيته، فالتعليم حق من حقوق الإنسان الأساسية وهو غاية في ذاته وإشباع يحتاج إليه البشر لتمكينهم من ممارسة حياتهم وأدوارهم الإنسانية المختلفة على نحو أفضل، والتعليم كذلك من العوامل المهمة لإزالة الفقر ومكافحته عن طريق منح الناس مهارات تزيد من قدرتهم على الكسب والحصول على فرص عمل أفضل. ويزود التعليم الإنسان بالقدرة على التواصل والانتماء الفعال للمجتمع ومقاومة التهميش والعزل، ويوفر له الثقافة الحقوقية التي تمكنه من المطالبة بحقوقه كاملة، كما أن الاستثمار في التعليم يمثل أحد مظاهر تكوين وتراكم رأس المال البشري الذي يعتبر من ركائز الاستدامة في التنمية البشرية. ومن أولويات التربية المستدامة في جميع مراحل التعليم: التربية للمواطنة، التربية البيئية والصحية والسكانية، التربية التقنية، التربية الإبداعية، التربية التعاونية، التربية والاقتصاد الرقمي.

وتتناول هذه الورقة موضوع تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق الشغل من خلال ثلاثة محاور أساسية تشتمل:

المحور الأول: التعليم العالي بالجزائر: المفهوم والمهام

المحور الثاني: مخرجات التعليم العالي والتحديات التي تواجهه.

المحور الثالث: التشغيل في السياسة التنموية بالجزائر

المحور الرابع: ماهية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل ضمن متطلبات التنمية

2.المحور الأول التعليم العالي بالجزائر: المفهوم والمهام

يلعب التعليم العالي دورا بارزا وأساسيا في تحديد مستقبل الشعوب وذلك بالنظر إلى كون التعليم العالي الجيد شرطا ضروريا للتراكم والتكاثر المعرفي ولازدهار حركة البحث والتطوير، إضافة إلى درجة كفاءة مخرجات التعليم العالي في المهن المختلفة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1.2 تعريف التعليم العالي:

من بين التعاريف التي قدمت للتعليم العالي ما يلي:

في الجزائر يعرف التعليم العالي بأنه: " كل نمط للتكوين و البحث، يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة"(الجريدة الرسمية،1999) و تتكون مؤسسات التعليم العالي من الجامعات و المراكز الجامعية و المدارس و المعاهد الخارجة عن الجامعة كما يمكن أن تنشأ معاهد و مدارس لدى دوائر وزارية أخرى، بتقرير مشترك مع الوزير المكلف بالتعليم العالي.

إن التعليم العالي ليس مجرد تكملة للمرحلة ما بعد الثانوية، بل هو تكملة للجهود الإنسانية بغرض الرقي بالإنسان وتثقيفه، وتحقيق طموحاته المعرفية، فضلا عن كونه يسد حاجات المجتمع من خبرات ومهارات معينة بغرض التنمية والتطور". (محمد،1988، ص25)

من خلال التعريف السالفة الذكر يقصد بالتعليم العالي كل أشكال التعليم التي تمارسها مؤسسات التعليم العالي سواء أكانت جامعات أو كليات أو معاهد أو مدارس عليا أو غير ذلك من المؤسسات العاملة في هذا الحقل، وذلك بهدف رفد المجتمع بالكوادر والكفاءات المتخصصة القادرة على المشاركة الفاعلة والحقيقية في بناء مجتمع مؤسساتي متطور في مختلف المجالات.

2.2 وظائف وأهداف التعليم العالي:

يعتبر التعليم في المجتمع أحد الدعائم الأساسية في التنمية المحلية وأحد محاور التعليم مدى الحياة، ونظرا للأهمية القصوى للتعليم العالي في المجتمع فإن لمؤسسة التعليم العالي الجزائرية مجموعة من الوظائف تتمثل في: (محمد،1988، ص28)

أ- وظيفة التعليم:

إن التعليم العالي الجزائري هو التكوين حضوري، أي أن الطالب مجبر على الحضور إلى قاعات الدراسة لمتابعة دروسه، وإلا فإنه يتعرض للإقصاء.

تسعى مؤسسات التعليم العالي من خلال هذه الوظيفة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- ✓ تعليم الطالب كيفية التعليم الذاتي و التقويم الذاتي؛
- ✓ اكتساب الطالب الاستقلالية الابتكارية و القدرة على الإبداع؛
- ✓ اكتساب الطالب القدرة على المشاركة في تنمية مجتمعه؛
- ✓ اكتساب الطالب الرغبة في الاستمرار في التعليم؛
- ✓ التدريس الذي يقوم بدوره بنقل المعرفة إلى أجيال المستقبل؛
- ✓ البحث العلمي الذي يقوم بزيادة المعرفة و تحديثها.

ب- وظيفة التنمية المجتمعية:

مؤسسة التعليم العالي جزء لا يتجزأ من هذا المجتمع، و أوجه خدمة مؤسسة التعليم العالي للمجتمع كثيرة منها:

- ✓ تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريبا يتناسب و طبيعة تغير المهن؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ✓ تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية، نشر الوعي الصحي و غيرها؛
- ✓ تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة و البيئة المحلية خاصة؛
- ✓ ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة؛
- ✓ الرابط بين نوعية الأبحاث العلمية و مشاكل المجتمع المحلي؛
- ✓ تفسير نتائج الأبحاث و نشرها للاستفادة منها في المجتمع؛
- ✓ تكوين الإطارات و اليد العاملة ذات الكفاءة التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.

ج- وظيفة البحث العلمي: الهدف من هذه الوظيفة هو:

- ✓ تكوين الباحثين القادرين على دفع التطور التقني و العلمي، عن طريق البحث الأساسي و البحث التطبيقي؛
- ✓ المساهمة في مجالات التعليم و التكنولوجيا و الإضافة إليها؛
- ✓ الرابط بين نوعية البحوث العلمية و مشاكل المجتمع المحلي؛
- ✓ التعاون مع الجامعات العربية و الأجنبية؛
- ✓ تدريب الطلاب و أعضاء هيئة التدريس على طرائق البحث و أساليبه الحديثة.

3. المحور الثاني: مخرجات التعليم العالي والتحديات التي تواجهه.

إن التعليم العالي في الجزائر تأثر ويتأثر بالتعليم العالي في الوطن العربي، ويواجه مشكلات وتحديات متقاربة، لكن هناك بعض الخصوصيات التي لابد من وضعها بعين الاعتبار. والجزء التالي يبحث في هذا الواقع بشكل مختصر من أجل تحليل الواقع في الجزائر.

يشير العديد من الخبراء إلى أن التقسيم الكلاسيكي لوظائف الجامعة الثلاث: البحث والتدريس وخدمة المجتمع

الشكل رقم 1 التقسيم الكلاسيكي لوظائف الجامعة الثلاث

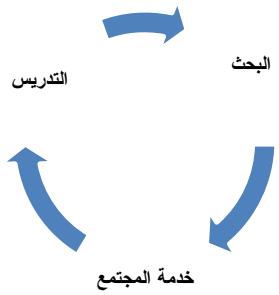

المصدر: من اعداد الباحث

لا يعطي لأحدها أفضلية على الآخرين، بل ينبغي أن يتساوى الاهتمام بها، وما تشهده هذه المؤسسة من تغليب لوظيفة التدريس على كلتا الوظيفتين هو نوع من الخلل في الوظائف قد لا يقتصر على الوظيفتين بل يمتد إلى وظيفة التدريس

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ذاتها. وير مايور مدير عام اليونسكو أن الجامعة **"لو اكتفت بهذا الشطر من رسالتها، أي أن تكون مصنعا للشهادات، فإنها تكون قد أخلت بعملها الرئيسي، وبذلك تنقض دعائمها من الأساس ولا تلبث أن تسير في طريق التدهور والانحلال ".**

وتعرف جودة التعليم العالي والجامعي بالقدرة على جعله ملائماً من حيث دوره ومكانته في المجتمع، ومهامه التعليمية والبحثية والخدمية والإنتاجية، وعلاقته بالدولة والعالم، والتمويل العام وتفاعله مع مستويات التعليم انطلاقاً من حاجة الاقتصاديات الحديثة إلى خريجين قادرين على تطوير معارفهم باستمرار والتحلي بصفات الباحثين وأصحاب العمل في سوق متغير باستمرار

يتم تقويم الأداء الجامعي من خلال قياس الكفاءة والفاعلية في مؤسسات التعليم الجامعي، إذ تتعلق الكفاءة في الجامعات والكليات بالعمليات وقدرتها على ضبطها وتطويرها، أما الفاعلية فتتعلق بنوع المخرجات التي تؤثر على العالم الخارجي. وينظر إلى الفاعلية بأنها مدى إدراك المؤسسات التعليمية لطبيعة العمليات والأنشطة الداخلية التي تحدد أداءها وعلاقتها مع بيئتها المحيطة، وكذلك قدرتها على السيطرة على العمليات وتوجيهها حسب المتغيرات الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافها. وهناك جانبان لكفاءة مؤسسات التعليم العالي عامة، (عبد الرحيم، 2002.ص 114)

- **جانب الكفاءة الداخلية**: وتتمثل في قدرتها على إعداد أكبر عدد من المخرجات نسبة إلى المدخلات مع ملاءمة نوعية المخرجات للمواصفات الموضوعة، وتوفير الموارد البشرية اللازمة للقيام بهذه الأعباء.
- **جانب الكفاءة الخارجية**: وتتمثل في قدرتها على تزويد المتخرجين بالمهارات والمؤهلات والخبرات التي تمكنهم من أداء المهمات الموكلة لهم في مواقع العمل بجدارة، وهذا يعني التوافق بين عمليات الإعداد وبين حاجات العمل من المهارات المطلوبة.

ولقد بين تقرير المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي أسباب ضعف فاعلية منظومة التعليم العالي التي لا تستثنى الجزائر منها، وقد لخصت فيما يلي، (المنظمة العربية، 1998،ص3):

A. أخطاء في أساليب القبول في التعليم العالي، وفي تقييم الدارسين.
B. تبعية للعالم الخارجي في الهموم البحثية، وفي الأمثلة والتطبيقات في المادة.
C. تراجع مستوى الأساتذة والمدربين والمادة التعليمية.
D. هيمنة الدولة والحكومة، مع ضعف توفر المحاسبية المجتمعية.
E. ضعف التمويل والامكانات.
F. تراجع في بعض مؤشرات تكافؤ الفرص أمام الدارسين، وتراجع استهداف التنافسية على المستوى العالمي.
G. تدني مستوى الحرية الأكاديمية.
H. ضعف في مستوى وجود عناصر مدخلات المنظومة.

وقد أظهرت دراسة عربية (عبد المجيد، 2006، 165) أبرز التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في الوطن العربي التي تتمثل في:

- تحدي العولمة والمنافسة العالمية. حيث أدت العولمة إلى تغيير مسار حركة التعليم الجامعي نتيجة للشروط الجديدة التي فرضتها على كل الدول ومنها أهمية إبراز منتج يستطيع المنافسة في السوق العالمي.
- تحدي النهوض بالتعليم لتحقيق حاجات ومتطلبات المجتمع.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- تحدي الثورة المعلوماتية وبما قدمته من منجزات علمية وتكنولوجية كان لها أثر كبير في تزايد الفجوة بين دول الشمال والجنوب.
- سيطرة الثقافة الغربية، ويتطلب هذا التحدي ضرورة الحفاظ على الهوية الثقافية، وتطوير محتوى مقررات الثقافة الوطنية لمواجهة الغزو الثقافي والفكري.
- يواجه التعليم العالي تحديا يتعلق بتمويله حيث أن الاعتمادات المالية الحكومية المتاحة تتجه نحو النقص وذلك بالمقارنة بحجم الطلب عليه. ويعزى ذلك إلى النمو السكاني السريع حيث تتزايد أعداد الطلاب في سن التعليم العام، ومن ثم يرتفع عدد الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي حيث وصل عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي في الجزائر اكثر من 1200000 طالب جامعي سنة 2021. هذا فضلاً عن ارتفاع تكلفة الطالب في المرحلة الجامعية مقارنة بتكلفة أي مرحلة أخرى وهذا ما حذى بوزارة المالية في الجزائر الى الغاء الميزانية العمومية التكميلية لسنة 2021 وتحويلها الى الاعتمادات المالية لسنة 2021 وقد وجهت تعليمات خاصة الى وزارات التربية الوطنية والتعليم العالي بالخصوص الى ترشيد النفقات والتحكم اكثر في صرف مصاريف المنح القصيرة الاجل بغرض تحسين المستوى الخارج .

أن الاخذ بعين الاعتبار أهمية العلاقة بين التربية المحلية والعولمة ولأن التداخل والتفاعل بينهما يستوجب الأخذ في الاعتبار المتطلبات الفردية والاجتماعية من أجل تحقيق المشروع العولمي عند التفكير في تطوير أهداف وسياسات وبرامج التعليم العالي في الجزائر، وليس فقط الأخذ بجانب توافق المخرجات الكمية والنوعية ومتطلبات التنمية المجتمعية المحلية والمتطلبات العالمية، تتوافق مع منظور وفلسفة التنمية العالمية المستدامة، ولابد أن تضع مؤسسات العليم العالي في اعتبارها الأفق المستقبلي الذي يركز على إعداد الطلاب وتدريبهم في عصر متغير ومعقد في علاقاته ومن أجل تهيئتهم لمواجهة كافة الظروف والمتغيرات. إذ ما تزال مؤسساتنا تعد الطلاب للواقع المعاش، وتبني سياساتها وبرامجها التعليمية وفقا لمتطلبات قصيرة المدى، مما أدى إلى تضخم أعداد الخريجين من برامج لا يحتاجها السوق المحلي، ولم تضع هذه المؤسسات في اعتبارها إعداد خريجيها ليكونوا قادرين على المنافسة الإقليمية والعالمية.

تتصف بيئة التعليم العالي الخارجية بكونها تتغير، إضافة إلى كونها خارجة عن سيطرة وتأثير هذه المؤسسات أو أي منظمة أخرى وتأثيرها، لهذا فهي تؤثر فيها في المدى البعيد وليس القريب، والتغيير في بيئة التعليم العالي يقع في ثلاث تصنيفات، :(Kotler,1999,p55)

أ. **البيئة الثابتة** (Stable Environment) في القوى الأساسية للإحصاءات السكانية والاقتصادية والتكنولوجية، والقانون والثقافة، فهي ثابتة نوعا ما.

ب. **البيئة ذات التطور البطيء** (Slow Development Environment) التي يحصل تغيير طفيف فيها ويتوقع التنبؤ به، واتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهته: الانخفاض أو الزيادة في عدد المتقدمين للجامعة أو الكلية.

ت. **البيئة المضطربة** (Turbulent Environment) وهي البيئة التي تواجه تغيرات غير متوقعة وأساسية أحياناً.

إن الحاجة إلى التخطيط تتطلب إدراك التغيير في التعليم الجامعي والعالي على المستوى العالمي في ضوء المحاور الأربعة التي ركز عليها (غازي،2002،ص 25)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أ- سياسات التوسع في التعليم: باعتبار أن التعليم مفتاح الحراك الاجتماعي، والفرصة الاقتصادية، والرفاهية، وتلبية حاجات الاقتصاد المتقدم، وتوفير مقومات عملية تحديث المجتمع.

ب- تحديث نظم الدراسة الجامعية وأساليبها: أثرت تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي بشكل جذري على نظم التدريس الجامعي وأساليبه؛ مما دفع الجامعات إلى مساعدة الطلاب على اكتساب مهارات التعلم خاصة أساليب التعلم الذاتي، واهتمت بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس لتحسين فعالية الطالب والجامعة وكفايتهما.

ج- توجيه البحث العلمي بالجامعات لخدمة المجتمع: في ضوء التغيرات والتحولات العالمية تبذل الجامعات محاولات عديدة لربط البحث العلمي بقضايا المجتمع باعتبارها مؤسسات تساعد في عملية صنع القرارات، وتحليل السياسات، وتكوين اتجاهات لدى الطلاب والباحثين نحو البحث والقدرة على حل المشكلات باستخدام المعرفة المتاحة والقدرة على التعلم الذاتي وغيرها.

د- الاتجاه إلى جودة التعليم العالي: تبني الاتجاه بضرورة تقويم أداء الجامعات ووضع نظم للاعتماد لتحقيق الجودة والفاعلية في النظام الجامعي.

وقد أصدر المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي توصية تتعلق بتجويد التعليم العالي، منها **(مؤتمر دمشق،2003)**:

- دعوة الدول العربية إلى تكثيف الاستثمار الرشيد في التعليم العالي والبحث العلمي وتشجيع المبادرات الرامية إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة، ودعوتها إلى العناية بالتعليم العالي التقني والمهني لإعداد أطر متخصصة ومؤهلة، تستجيب لمتطلبات مجتمع المعرفة.
- دعوة الدول العربية إلى التوسع في ربط الجامعات والمكتبات والمؤسسات البحثية العربية إلكترونياً، وتحقيق التواصل الفعال لها مع مثيلاتها، على المستويين الإقليمي والعالمي.
- دعوة الدول العربية إلى تشجيع قطاعات الإنتاج العربية على الاستثمار في البحث العلمي، عبر منحها حوافز ومزايا وتيسيرات تكفلها القوانين البحثية والنصوص التشريعية العربية. وتسويق المراكز البحثية العربية لقدراتها البحثية لخدمة الجهات الإنتاجية على المستوى العربي.
- دعوة الدول العربية إلى العمل على نشر استخدام الحاسوب والانترنيت، والمسارعة في تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية في جميع مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي.
- الطلب إلى وزارات التعليم العالي اعتماد إتقان لغة أجنبية كشرط للالتحاق بالدراسات العليا في كافة الاختصاصات.

كما أصدرت المفوضية الأوروبية في شهر نوفمبر من سنة 2012 تقريرا عنوانه " إعادة النظر في التعليم : الاستثمار في المهارات لتحقيق افضل النتائج الاجتماعية والاقتصادية بحيث جاء التقرير بصيغة رسالة موجهة لكل من البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق بهدف إعادة التفكير في التعليم وكيفية تطويره من خلال الاستثمار في التعليم والمهارات حيث تناول الجزء الثاني منها موضوع معالجة التحديات في الدول الأعضاء خلال الفصل الدراسي الأوروبي من خلال بناء المهارات بما يتناسب مع القرن الحادي والعشرين مع ضرورة تحفيز التعليم المفتوح والمرن للوصول إلى المبادرة الأوروبية الجديدة للتعليم المفتوح وضرورة تبني إعادة هيكلة أنظمة التعليم في أوروبا من اجل تحقيق استمرار النمو

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

تجدر الاشارة الى ارتفاع جودة التعليم والمهارات على المستوى العالمي الامر الذي وضع اوروبا على المحك المطلوب ويتطلب الاستجابة من الاتحاد الاوروبي من خلال تطوير التعليم والتدريب بذل الجهود لتحقيق النسبة المرجوة من الشباب الذين انهو دراستهم الجامعية مع الاشارة الى ان نسب التسرب المدرسي مازالت في مستويات غير مقبولة في بعض البلدان مثل اسبانيا بنسبة 26,5% والبرتغال بنسبة 23,2% وان هناك 73 مليون شاب بمستوى متدن من التعليم حيث ان 20% ممن اعمارهم 15 عاما يعانون من نقص المهارات في القراءة بينما 8,9% من الشباب فقط انخرطو في برنامج التعلم مدى الحياة كما حذرت الرسالة ان توقعاتها لنسب الوظائف التي تتطلب مؤهلات مستوى التعليم العالي سوف تزداد من 29% عام 2010 الى 34% عام 2020 بينما نسب الوظائف للمهارات متدنية المستوى سوف تنخفض من 23% الى 18% (يوسف،2013،ص36)

4. المحور الثالث: التشغيل في السياسة التنموية بالجزائر

لقد ساعد توجه نظم التعليم الجامعي في العديد من دول العالم المتقدم على إقامة علاقات تحالف وشراكة في احداث تطوير في أدوار وانشطة جامعات هذه الدول . ولعل تجربة التعليم الجامعى الامريكى تعطى لنا العديد من الدروس من خلال تجاربها المبدعة فى التحالفات التى أقامتها جامعاتها مع الشركات الكبرى.

كما أصبح الأخذ بهذا الاتجاه محل تأكيد اللوائح المنظمة للسياسة التعليمية الجامعية في بعض الدول، ومن الأمثلة على ذلك ما نصت عليه المادة 5.25من لائحة أهداف التعليم العالي في انجلترا، والتي صاغتها اللجنة الوطنية الانجليزية في عام 1997 . (منظمة العمل العربية، 2005)

كما أكد تقرير اللجنة أيضا على ضرورة تغيير التصور الذى يرى أن التطوير التكنولوجى يتبع خطا مستقيما يبدأ من البحث ثم يتجه إلى التطبيق، فالعلاقة بين الطرفين أصبحت علاقة تفاعلية، و يفرض هذا على مؤسسات التعليم العالى ضرورة البحث عن السبل الأكثر فاعلية لعلاقتها بالمؤسسات الصناعية والخدمية والتجارية".(قوي، 2007، ص145)

تميز سوق الشغل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30 %، بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها البلاد خلال هذه الفترة و التي اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات وانخفاض أسعار النفط مما أدى إلى تقليص فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال.

تفاقم ظاهرة البطالة مس كل الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب و أصحاب الشهادات العلمية، وارتفعت نسبة البطالة بشكل كبير حيث كانت :

- سنة 1987 في حدود 17 %.
- سنة 1995 في حدود 28 % .
- سنة 1999 في حدود 30 %.

معدلات البطالة المرتفعة هذه دفعت الحكومة للشروع في إجراءات استثنائية للتخفيف من حدتها و ذلك من خلال وضع برامج عديدة لترقية الشغل وإنشاء هياكل متخصصة لتنفيذها ، وقد ساعد على ذلك عودة الهدوء و الأمن و الاستقرار إلى كامل التراب.

وبالموازاة مع البرامج التي وضعت للتطبيق في مجال التشغيل فإن الفترة من 1999 إلى 2004 عرفت انتعاشا اقتصاديا معتبرا حيث تم تجنيد إمكانيات مالية كبيرة سواء عن طريق الاستثمار المباشر للدولة أو بمساهمة الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي،

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وكانت لكل هذه المجهودات نتائج إيجابية في مجال التشغيل كما كانت البداية لإعادة التوازن بين العرض و الطلب في سوق الشغل، و يظهر ذلك جليا من خلال نسبة البطالة التي تراجعت كثيرا حيث :

- سنة 1999 في حدود 30%.
- سنة 2004 في حدود 17.7 %حسب معايير المكتب الدولي للعمل. (عبد الله، 2010، ص14)
- سنة 2007 في حدود 21.3 %
- سنة 2008 في حدود 11.3%
- سنة 2009 في حدود 10.2% و خلال نفس هذه السنة تم تسجيل 300.000 طلب إضافي سنويا من بينهم 120.000 طلب من طرف خريجي التعليم العالي.

و تتميز سوق العمل في الجزائر بالخصائص التالية:

- عجز في اليد العاملة المؤهلة و ضعف التطور بالنسبة للحرف.
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.
- ضعف الوساطة في سوق الشغل و وجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات.
- صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.
- ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المولّد لمناصب الشغل.
- العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.
- ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات.
- ضعف التنسيق ما بين القطاعات.
- ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة (في الجنوب والهضاب العليا).

1.4 مجهودات الدولة من أجل التخفيف من حدة البطالة:

اهتمت الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة من خلال وضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها، وتم بذلك إنشاء وزارة خاصة بالعمل والتشغيل والتضامن الوطني، هذه الأخيرة وضعت مجموعة من الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة تحت وصايتها المباشرة وهي:

أولا : الوكالة الوطنية للتشغيل

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشئت في 08 سبتمبر 1990مهمتها الأساسية تكمن في تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب، وتلعب في هذا الشأن دورا أساسيا في التقريب بين طالبي العمل وأصحاب العمل، وتتكون هياكلها من: المديرية العامة/ 10 وكالات جهوية / أكثر من 157 وكالة محلية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ثانيا : وكالة التنمية الاجتماعية

أنشئت عام 1996، وتكمن مهامها في ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة أو الذين مستهم البطالة أكثر، وهي ممولة من طرف الدولة.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أنشئت في 2004 كهيأة مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر، عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص، وقد أوكلت لها دور تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة ،والمدعمة بقروض قروض صغيرة تصل حتى 500.000 دج موجه لفئات البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين.

رابعا:الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:(ANSEJ)

هي هيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام 1997 ،وقد سعت منذ تأسيسها إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها: تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات، بالإضافة إلى تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، ومرافقة كل شاب مبادر، وإعداد بطاقة عن إمكانيات كل منطقة في الجزائر والفرص التي توفرها في مجال الاستثمار.

2.4 .مجهودات الدولة في إدماج حاملي الشهادات الجامعية في سوق العمل (عقود إدماج حاملي الشهادات):

أ. التعريف بعقود إدماج حاملي الشهادات:

استفاد حاملو الشهادات الجامعية ابتداء من سنة 1998 من عقود ما قبل التشغيل في سبيل دمجهم مهنيا، غير انه بعد 10سنوات ظهرت صيغة تشغيل أخرى أكثر أهمية و هي عقود إدماج حاملي الشهادات في سنة 2008 في إطار جهاز دعم الإدماج المهني.

هذا الجهاز القائم على مقاربة اقتصادية في محاربة البطالة يهدف إلى الإدماج المهني للشباب طالبي العمل لأول مرة، أي الذين يبحثون عن أول عمل لهم وهم موزعون على ثلاث فئات:

- الشباب خريجو التعليم العالي والتقنيين السامين المتخرجين من المعاهد الوطنية للتكوين المهني.
- الشباب القادمين من التعليم الثانوي لمؤسسات التربية الوطنية، ومراكز التكوين المهني، أو الذين زاولوا تربصا تمهينيا.
- الشباب بدون تكوين ولا تأهيل.

لكل من هذه الفئات الثلاث نوع من عقود الإدماج:

- فئة حاملي الشهادات الجامعية والتقنيين السامين يتم إدماجهم في إطار عقد إدماج حاملي الشهادات.
- الفئة الثانية يتم إدماجها بواسطة عقد الإدماج المهني.
- والفئة الثالثة بواسطة عقد تكوين/إدماج.

علاوة على هذه العقود ينص الجهاز كذلك على عقد التكوين للتشغيل مدته 6 أشهر كحد أقصى، كما ينص على تنصيب الشباب للتكوين لدى حرفيين مؤطرين، إلى جانب تدابير للحث على البحث عن التكوين المؤهل.

ب. خصائص عقود إدماج حاملي الشهادات

- ربط مسألة تسيير بطالة حاملي الشهادات بالقطاع الاقتصادي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- مرافقة أحسن لحامل الشهادة الجامعية من خلال نشاطات تكوين وإعادة تأهيل و تحسين المعارف خلال فترة الإدماج (فترة العقد).

تكتسي هذه النشاطات صيغتين:

- التكوين و إعادة التأهيل في الموقع، مع تأطير إجباري لحامل الشهادة، قصد تمكينه من تحسين معارفه.
- تكوين قصير المدى بالمؤسسة المستخدمة في إطار عقد تكوين/تشغيل ينتهي بتوظيف المستفيدين.

يستفيد الشاب حامل الشهادة الجامعية من منحة شهرية سيتم تثمينها على أساس تلك الممنوحة حاليا، هذه الامتيازات تقع كلها على عاتق الدولة ويمكن استكمالها بدعم لفائدة المستخدمين على الشكل التالي عقد عمل مدعم لتشجيع توظيف حاملي الشهادات، ويضمن هذا العقد للمستخدم مساهمة من الدولة في أجر الشاب الجامعي وفق صيغة تناقصية تدريجية.

- إشراك الوكالة الوطنية للتشغيل حيث تكلف إلى جانب تسجيل الجامعيين، باستغلال كل فرص توظيف هذه الفئة، كما يمكنها التفاوض مع المستخدم بشأن عقود العمل المدعمة لفائدة حاملي الشهادات، وهي الصيغة التي تمكن المرور من منصب عمل بعقد إدماج على نفقة الدولة، إلى عقد عمل مدعم على نفقة المستخدم بمساهمة من الدولة.
- منح المستخدمين امتيازات جبائية وشبه جبائية، في إطار هذه الإستراتيجية الجديدة، وامتيازات تشجيعية على خلق مناصب الشغل في إطار التشريع الخاص بالاستثمار.

3.4. خصائص مخرجات التعليم العالي التي يحتويها سوق الشغل في الجزائر:

تشير الإحصاءات الدولية لسنة 2023 الى أن أفضل جامعة جزائرية في الصف ال23 إفريقيا و 4132 عالميا ، و هذه النتيجة ذات مدلول واقعي و لا تحتاج إلى تبرير، و هذا إن دل فإنما يدل على قلة كفاءة الطالب الجزائري نظرا لعدم كفاءة باقي المعايير الأخرى المرتبطة بالتعليم الجامعي، و هذا ما جعل مخرجات التعليم العالي التي يستقبلها سوق الشغل تتميز بما يلي:

- ✓ تخريج عدد هائل من الطلبة مثقلين بكم معرفي هائل لكن جاهلين بكيفية توظيف هذه المعارف العلمية عند اقتحام عالم الشغل.
- ✓ بعد المكتسبات العلمية عن ما يصادفه الطالب الجامعي في سوق العمل.
- ✓ عدم اهتمام الطالب بشكل عام بالتحصيل العلمي بقدر اهتمامه بالحصول على شهادة تؤهله للحصول على وظيفة مستقبلا.
- ✓ غياب الطالب الجامعي المثقف الذي يكون على دراية بكل ما يحصل من حوله من متغيرات اقتصادية و اجتماعية.
- ✓ عدم إدراك الطالب بالمجالات المهنية التي يمكن أن يؤهله لها تخصصه، و هذا ما يؤدي إلى التركيز على تخصصات معينة دون تخصصات أخرى.
- ✓ صعوبة الاندماج في عالم الشغل، نظرا لغياب مهارات الاتصال و القيادة من جهة و غياب المهارات المهنية من جهة أخرى.

5. المحور الرابع: ماهية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق الشغل ضمن متطلبات التنمية

تعاني الجامعات الجزائرية من مشكلة عدم توافق مخرجاتها مع خصائص الشغل في السوق المحلي ضمن متطلبات التنمية ، و هذا ما ينعكس من خلال وجود فجوة كبيرة بين المعارف الأكاديمية التي يتلقاها الطلبة و المكاسب المهنية التي يحتاجون إليها في

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

سوق الشغل، كما أن خريجي الجامعات يجدون صعوبة كبيرة عند محاولتهم الاندماج في عالم الشغل، و عند تحقيق هذا الاندماج يكون مردود المورد البشري أقل كفاءة و جودة و لا يسهم في تحقيق التنمية.

من هذا المنطلق ظهرت الحاجة و بشكل ملح إلى إعادة النظر في جودة مخرجات التعليم العالي و تطويرها بما يتناسب من احتياجات سوق الشغل في الجزائر و بما يحقق أغراض التنمية المحلية في الاقتصاد المحلي، و لا يتحقق ذلك إلا بالاستفادة القصوى من الكفاءات البشرية التي تم إعدادها تربويا و علميا و مهنيا بالشكل المناسب.(شكوري ،2008،ص 121)

من أجل تطوير وظيفة الجامعة و جعل مخرجاتها البشرية أكثر قدرة على التكيف مع سوق الشغل، فأنه يتعين تحقيق الجوانب التالية:

1.5. تحويل دور الجامعة من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ خلق فرص العمل:

تسعى الجامعات التقليدية إلى البحث عن توافق مخرجاتها مع متطلبات التوظيف في سوق العمل، في حين أن الجامعة الريادية تبني وتصمم مناهجها وتخصصاتها لتخريج طلاب قادرين على خلق فرص العمل في السوق، وهو التوجه الذي أدركته أوروبا حين اعتبرت عقدي السبعينيات والثمانينيات عقدي التوظيف في حين أن التسعينيات وما تلاها من سنين هي حقبة تغير سياسة التعليم العالي لتركز على مبادئ خلق فرص العمل وثقافة العمل الحر في بناء الأجيال القادمة، وهذا الدور الجديد يعني أن تتمحور مناهج وطرق التدريس حول استثمار الأبحاث والأفكار والمخترعات لتمكن الجامعة من أن تسهم في التنافسية العالمية للدولة، وتُعد خريجها إلى حياة عملية أكثر تعقيدا وأقل استقرارا تتوافق مع طبيعة الوظيفة المؤقتة، وعقد العمل المبني على الجدارة، والتنقل الدولي، والتواصل الثقافي، والانتماء للشركات متعددة الجنسيات، والاعتماد الأعظم على توظيف الذات، وبهذا المعنى تتحول الشهادة الجامعية من كونها وثيقة التوظيف المستديم إلى كونها مجرد بطاقة دخول إلى عالم العمل .

2.5. الشراكة الحقيقية مع أصحاب المصلحة من القطاعات العامة والخاصة والخريجين:

فالمناداة بالشراكة مع أصحاب المصالح المحيطين بالجامعة مطلب قديم تسعى كثير من الجامعات إلى الحرص على تطبيق بعض ملامحه. لكن المطلوب هو الشراكة المتوازنة التي تتيح للجامعة الاستفادة والتفاعل مع الشرائح المختلفة في المجتمع المحلي والتي يأتي على رأسها الخريجون الذين يعتبرون أصولاً استثمارية ضخمة حين تحسن الجامعة التواصل معهم بمفهوم التمحور حول العميل، هذا إضافة إلى أهمية التركيز على شراكة المنشآت الصغيرة، ورواد الأعمال، والجمعيات غير الهادفة للربح، والتوسع في إنشاء المشاريع المشتركة، والمنشآت الصغيرة، بناء ثقافة المنظمة والسلوك التنظيمي للجامعة يتطلب التركيز على المجتمع المحيط والرواد المحليين .

3.5. نقل التقنية والمعرفة ويتم ذلك بالتواصل الوثيق مع الجامعات المختلفة:

ومن وسائل نقل التقنية إقامة الواحات العلمية، ومراكز الابتكار وبرامج الملكية الفكرية والحاضنات الافتراضية والحقيقية، تلك الحاضنات التي يمتد دورها من تشجيع الأعمال الحرة الصغيرة داخل الجامعة مرورا بتقديم الخدمات الاستشارية والتجهيزات المكتبية وحتى استضافة المشاريع ورعايتها حتى تتخرج من الجامعة، ومن خلالها يتم تجسيد ما يسمى بنظرية الحلزون الثلاثي المرتكز على الجامعات وقطاعات الأعمال والحكومة والمعزز بالتوأمة المدروسة مع الجامعات المتقدمة في المجالات المنشودة . (مدحت،2007،ص21)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

4.5. التعليم القائم على الإبداع والابتكار:

الأساليب التقليدية للتعليم القائم على التلقين والحفظ لم تعد تناسب التعليم الجامعي الحديث، فالجامعة تحتاج اليوم إلى تعليم على توليد الأفكار والتأمل والابتكار، وإطلاق العنان للإبداع المتحرر من النمطية، والتفكير المؤطر، والتدرج المنطقي الرتيب، مع ضرورة تدريب الطالب على التفكير الريادي و الذي يعني تدريب الطالب على مفهوم "المنشأة" أثناء الدراسة الجامعية، هذا المفهوم الذي يوجه التفكير والإبداع إلى مكونات وأنشطة ومهارات بناء "المنشأة" ويصبح التعليم التطبيقي المجال الشائع لأساليب التعليم الجامعي، وقد سبقت أوروبا كثيرا من الدول في هذا المجال، حيث استحدثت منذ عام 1988م عدداً كبيراً من البرامج التشجيعية لمفهوم" المنشأة" في التعليم العالي بشراكة ودعم من شركات القطاع الخاص على المستوى المحلي والإقليمي، وكانت ثمرته أن أعدت جيلاً من الشباب يمتلك روح الريادية ،كما أن التعليم الابتكاري القائم على الإبداع والابتكار يتطلب تبني النظام التعليمي متعدد التخصص الذي يتيح للطالب فرصة تعدد التأهيل والاختيار من بين التخصصات المتنوعة مما ينمي سعة الأفق، ورحابة التفكير، وربط الأفكار، ويوجد مناخاً تعليماً متعدد الأبعاد التخصصية يسهم في الوصول إلى فكرة يمكن تحويلها إلى مشروع منتج .(تركي،1990،ص151)

5.5. نشر ثقافة ريادة الأعمال في أوساط الطلبة:

وجود الإدارة الواعية بأهمية التوجه نحو ريادة الأعمال والمقتنعة بآليات بناء جيل المعرفة والتحول نحو الاقتصاد المعرفي هو أحد أهم عناصر بناء الجامعة الريادية، فنشر ثقافة ريادة الأعمال يتطلب وقتاً طويلاً وبرامج متنوعة وتعهدا مستمرا. هذه القيادة يجب أن تتميز بالإيمان العميق بالفكرة، والتبني الجاد لمفهوم الجامعة الريادية، ووضع الخطط الإستراتيجية لها، والبرامج التنفيذية لمراحلها، ومن ذلك استحداث البرامج الداعمة لبناء رواد الأعمال في التعليم الجامعي مثل مراكز التميز لريادة الأعمال، والأندية والشركات الطلابية، ومنافسات خطة العمل، وزمالة الأعمال ومسابقات مشاريع ريادة الأعمال. وختاما: فإن ما يبعث على الأمل ويزيد من التفاؤل أن مفهوم الجامعة الريادية لا يزال في عقوده الأولى في أمريكا وأوروبا فيمكن للجامعات الجادة في وطننا الغالي أن تلحق بالركب وتختصر الزمن وتضع لنفسها موقعا تنافسيا بالتميز عن طريق ريادة الأعمال

6.5. توطيد العلاقات مع المؤسسات الاقتصادية

كالمصارف، وأرباب الصناعة، والجمعيات المهنية كنقابات المهندسين، والمحامين، عن طريق تأمين تمثيل دائم لهم في مختلف المجالس الجامعية (كمجالس الأقسام والكليات والجامعات) بما يتيح لهم تقديم النصح والمشورة العلمية حول حاجات مختلف هذه القطاعات الاقتصادية والإنتاجية، الأمر الذي ينعكس بدوره على المحتوى العلمي للبرامج التعليمية وعلى خطط البحث العلمي في هذه الجامعات.

6.خاتمة:

إن آفة التشغيل اليوم وملاءمة التكوين لحاجات سوق الشغل تتحدّى أيّ حلّ فردي، لذا وجب البحث عن مقاربات مختلفة ومن جوانب عديدة للتمكن من التغلب على الجزء الأكبر منها.

ونحن على يقين أن هذه الآفة اليوم هي مسؤولية الجميع: فهي مسؤولية الاقتصاد الذي لا يوفّر مناصب شغل كافية، ومسؤولية المكوّن الذي لا يناسب تكوينه حاجيات سوق الشغل، ومسؤولية المسؤول السياسي الذي يحتاج إلى خطط جديدة، لذا وجب التعاون بين المكوّن والمشغل. وتأسيساً على ما سبق ذكره نرى من الضروري العمل على تحقيق ما يلي:

1- فتح أبواب المصانع والمؤسّسات العمومية للمكوّن (الأساتذة) ليحسن فهمها ويستوعب حاجياتها.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2- إشراك ارباب العمل في تصورات البرامج والمناهج، وكذا في تحديد توجهات المؤسّسة عن طريق مشاركته في مجلس الأمناء/مجلس الإدارة/المجلس الاستشاري.

3- الإشراف المزدوج على التدريبات الضرورية في كلّ تخصّص.

4- تقويم التكوين على أساس، مواصفات الخرّيج المرغوب فيه والمخرجات التعليمية.(Learning Outcomes)

5- مرونة في مراجعة وتعديل البرامج بناء على تجربة الخريجين.

وحيث إن المقاولات الصغرى والمتوسطة تكوّن اليوم الجانب الأساسي للنموّ الاقتصادي، وحيث إن معدل حياة هذه المقاولات يتقلص إلى خمس سنوات بحسب بعض الباحثين، وحيث إن الدراسات أبدت حتى في أمريكا أن طلبة اليوم سوف يغيرون وظيفتهم خمس مرات على الأقل خلال حياتهم، وحيث إن ثلاث وظائف من هذه الخمس غير موجودة اليوم فإن أحسن خدمة يمكن أن نسديها لطلبتنا هي تحضيرهم لتطوير قدرتهم على التغيير وكيفية التعامل والتكيّف معه، وسبل استباق الأحداث وطرق التوصل إلى أخذ المبادرة وإحداث التغيير عوض الخوف منه ومقاومته.

7.قائمة المراجع

1. برعودي يسمينة، التعليم العالي و علاقته بالتغيرات التكنولوجية الحديثة: تكنولوجيا المعلومات-دراسة ميدانية بجامعة باتنة-، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، علم الاجتماع، جامعة باتنة، 2088-2009
2. بوحنية قوي، إعادة هندسة الأداء الجامعي: مقاربة معاصرة، مجلة الباحث ، العدد الخامس، الجزائر، 2007، ص 145.
3. بوفلجة غيات، التربية و التكوين بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992
4. بومدين يوسف دور الحكومة الالكترونية في تفعيل التعليم الالكتروني تحدياته وآفاق تطويره (ورقة عمل) للملتقى الدولي حول : الحكومة الالكترونية في الجزائر – دراسة تجارب بعض الدول - جامعة سعد دحلب البليدة -يومي 14_13 ماي 2013
5. تركي رابح، أصول التربية و التعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1990
6. دحماني أدريوش- بوطالب قويدر: فعالية نظام التعليم و التكوين في الجزائر و انعكاسه على معدلات البطالة – المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية- القاهرة 2008.
7. زهير صيفي، دور الجامعة الجزائرية في التنمية المحلية، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة و الاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2009
8. شيبي عبد الرحيم و شكوري محمد: البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية و قياسية- المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية- القاهرة 2008.
9. عبد المجيد، محمد سعيد،"قانون تنظيم الجامعات وجودة التعليم" دراسة ميدانية مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني لقسم علم النفس- سلوك الإنسان وتحديات العصر، 18-2006/4/20م، جمهورية مصر العربية، جامعة المنيا، كلية الآداب.
10. علي عبد الله، لخضر مداح، التعليم العالي في الجزائر و إدارة الجودة الشاملة كمدخل لجودة مخرجاته، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة و الاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2009
11. عمر محمد علي، رؤية مستقبلية لدور التعليم و البحث العلمي، طلا سيدر، سوريا،1988
12. فريد النجار، إدارة الجامعات بالجودة الشاملة، ايتراك للنشر و التوزيع، مصر، ط1، 2000
13. لعلي بوكميش، ماهية تنمية الموارد البشرية و الواقع في العالم العربي و النامي، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي حول التنمية البشريةو فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة، جامعة ورقلة، مارس 2004.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

14. مداح لخضر، تطبيق إدارة الجودة الشاملة لتحسين أداء مؤسسات التعليم العالي، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2007، ص 108.
15. مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2007،
16. مدني، غازي بن عبيد ، تطوير التعليم العالي كأحد روافد التنمية البشرية في المملكة، ورقة علمية مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440هـ (2020م) وزارة التخطيط – الرياض، 13-17 شعبان 1423هـ الموافق 19-23 أكتوبر 2002م.
17. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، "نحو تطوير واقع تكوين المعلم في الوطن العربي في ضؤ المتغيرات والتجارب العالمية، وثيقة رقم (5) – اجتماع عمداء كليات التربية ومسئولي تدريب المعلمين أثناء الخدمة". قطر: الدوحة، 27-1998/9/30م.
18. منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، محمد قرقب، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد و التوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس :11-2005/7/13 .
19. نعمت الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002
20. وثيقة المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي مقدمة من المدير العام إلى المجلس. دمشق للفترة من 21-24 شوال 1423هـ الموافق 15-18 ديسمبر 2003 تحت شعار "التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة".
21. وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي ، تقييم مدى تنفيذ جهاز دعم الإدماج المهني (DAIP) ، التجمع الجهوي لولايات الوسط، جويلية، 2008.
22. وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، إستراتيجية ترقية التشغيل و محاربة البطالة، ملف صحفي، 2018

23. Kotler, P. & Fox, K. FA (1985). Strategic Marketing for Educational Institutions. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall Inc.
24. School Of Distance Education, Human Ressource Management, Eharathiar University, 2007, p 51.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)